

القبض على جاسوس* حالة زين الدين وابن دخان

برايين كاتلوس

أقيل في الستينيات من القرن الثاني عشر ابن دخان، المسيحي المصري الذي تقلد أعلى الرتب في الإدارة المالية، من منصبه وأعدم⁽¹⁾. فبالإضافة إلى الخيانات المختلفة والغدر المتهم بها، فضح بوصفه جاسوساً يعمل لحساب الفرنجة وأنه هو الذي كان يشجعهم على غزو مصر واحتلالها. وقد سجلت هذه الحادثة في منتصف القرن الثالث عشر من طرف النابلسي في كتاب التجريد، الذي يذكر فيه سوء تصرفات الأقباط⁽²⁾. ولم يكن خضيم ابن

(*) المقال مترجم عن: Medieval Encounters. M. S. (2) No. (2), 1996 pp. 211-250

(1) لم تأت قصة ابن دخان في كتابات المؤرخين المسلمين (على سبيل المثال ابن الأثير) ولا في التاريخ القبطي لبطاركة الكنيسة المصرية. والإشارات المعاصرة للموظف النصراني موجودة في الشعر الساخر والهجائي عند عمارة اليماني (المتوفى عام 1174م) (569هـ) أنظر دراسة H. Derenbourg, ed., Oumara de Yemen. Sa vie et son oeuvre (Paris: E. Leroux 1897), vol. I, pp. 215, 294. وأول سرد لقصة سقوطه تظهر فيما قدمه النابلسي، ولقد كتبت بعد حوالى ثمانين عاماً من وقوع الأحداث. وإذا كانت معلومات النابلسي صحيحة فإنه يمكن أن نحدد موعد قتل ابن الدخان فيما بين 1160 (14 رجب 556هـ)، 1161م عندما اغتيل طلائع بن رزيك. ولأغراض الدراسة الحالية فإن مسألة تحديد تأريخ الأحداث ليس بالمهم. فموضوع اهتمام دراستنا الخبر وليس الحكاية.

(2) عنوان الكتاب الكامل هو كتاب تجريد سيف الهمّة لاستخراج ما في ذمة الذمة. ولقد قام كلود كاهن بتحقيق جزء من الكتاب وظهر ذلك التحقيق في: Bulletin de l'Institut

français d'archeologie orientale 59 (1960), pp. 133-150.

دخان سوى جد المؤلف الأعلى، العالم الشيخ زين الدين. ويقدم عرض النابلسي لقصة ابن دخان لنا صورة دقيقة عن مدى امتعاض علماء تلك الفترة من الحملة الصليبية الخامسة وكذلك عن آرائهم في الذميين من النصارى. كما يعكس العرض بدرجة أقل كيف أن النصارى المحليين كان يُنظر إليهم بوصفهم «طابوراً خامساً» محتملاً لصالح الفرنجة، الذين يدينون بنفس الدين.

ولقد احتلت الجالية القبطية موقعاً دقيقاً في مصر الإسلامية. فهم بوصفهم ذميين من حقهم مبدئياً أن يتمتعوا بوضع آمن في المجتمع الإسلامي، على أن يرضوا بالسلطة الإسلامية مقابل أن تكون حرياتهم الشخصية والمادية، من حيث المبدأ، خارج مجال الشك أو الاتهام⁽¹⁾. ورغم أنهم كانوا يشكلون أقلية من الناحية العددية بحلول القرن الثاني عشر، إلا أن

= تحت عنوان (تواريخ قبطية لقاضٍ من العصور الوسطى). وللأسف شاب التحقيق العديد من الأخطاء الطباعية وكذلك كان إخراج النص سيئاً للغاية وبحسب كاهن، كتاب تجريد سيف الهمة كتب حوالى 40/1239 (38/637).

(1) (الذمة) قد تعني الحماية أو الالتزام أو المسؤولية. وفي هذا السياق تدل على (عقد حماية) مقدم (لغير مسلمين) لا يمانعون من الإذعان للسلطة الإسلامية ويدفعون جزية بدلاً عن قيامهم للخدمة العسكرية وبالإضافة إلى الخراج. ويعود هذا التقليد إلى النبي ﷺ وما سنّه في تعامله في يثرب ونجران. وتعريف الذميين في القرآن ورد في الآيات: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ (التوبة: 90). والذين يحق لهم أن يكونوا من أهل الذمة موضوع خلاف بين المدارس الفقهية، لكن الذي عليه الإجماع أن يشمل ما يعرف بأهل الكتاب من يهود ونصارى. والذمي الذي يخرج على عهد الذمة ضد السلطة الإسلامية، قد يكون ثمن ذلك مصادرة سلعه وحرته. والسابقة «التاريخية» التي غالباً ما يشير إليها الكتاب المسلمين ما يعرف بعهد عمر وهي وثيقة غير واضحة يدّعى أن الخليفة عمر بن الخطاب قال بها (634 - 644) ويبدو أن ما عرف بعهد عمر نقحها بعض الفقهاء العباسيين بعد قرنين، ومصطلحاته قاسية. ويحتوي على وصفات للباس والسلوك التي تعكس دون شك فعالية الفقهاء الذين صاغوها ولا تعكس الظروف الفعلية التي كان يعيش في ظلها غير المسلمين فعلاً.

الأقباط حافظوا على درجة عالية نسبياً من التأثير في الحكومة بسبب استمرارهم في السيطرة على الإدارة المالية. ولقد استمر الحكام المسلمون في الاعتماد على رجال الإدارة المالية النصارى لأن لديهم المهارات والصلات الضرورية لإدارة بيروقراطية متميزة لمصر، وكذلك لأنهم كنصارى كانوا موضع مساءلة ويمكن بسهولة استغلالهم وتهديدهم أكثر من الموظفين المسلمين. والدور الذي لعبه الذميون في الإدارة الفاطمية كان غير عادي أيضاً؛ إذ لم يكن مستغرباً أن نجد أحدهم وزيراً، وهو الأمر الذي كان يعد خلال حكم خليفة عاجز وغير فعال، أعلى سلطة تنفيذية في البلاد⁽¹⁾.

ومن نافلة القول، إن مثل هذه الحالة لم ترض العديد من المسلمين، وبالذات العلماء الذين اعترضوا على ما اعتبروه خرقاً خطيراً لروح الإسلام وشريعته. ولقد أكدت التفسيرات المعاصرة للقرآن وما درج عليه الخلفاء على أهمية الالتزام بالمبدأ القائل بعدم جواز تمكين غير المسلمين من أن تكون لهم الولاية على المؤمنين. فالذمة عبارة عن «عقد حماية» لكنها كانت في الوقت

(1) منصور بن عبدون وزير الخليفة الحاكم (386 - 411هـ/996 - 1021م) الذي كتب قرار تدمير كنيسة القيامة كان نصرانياً. أنظر على سبيل المثال: C.E. Bosworth, «The Protected Peoples (Christians and Jews) in Medieval Egypt and Syria, Bulletin of the John Rylands University Library of Manchester 62 (1979), p. 22.

وبحسب كتاب ابن المقفع وآخرون: تاريخ بطريركية الكنيسة المصرية، المجلد الرابع الذي ترجمه عزيز سوريال عطية في [القاهرة، مطبعة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، 1943/74]، (المجلد 2، الكتاب 2، ص 194، النص العربي، ص 28). ومنذ 1073 حتى 1121 سيطر على الإدارة والجيش الفاطمي الأرمني بدر الجمالي وابنه الأفضل، وهما يقدمان مثلاً على الدور غير الاعتيادي الذي يمكن أن يلعبه الذميون في الإدارة الإسلامية في مصر. وفي زمان النابلسي نفسه، أصبح القبطي أبو الفتح مقرباً للملك العادل (1218 - 1240/596 - 615هـ). ولقد استولى على اهتمام السلطان وتقلد منصب ديوان الجيوش في وقت كان الصراع الإفرنجي - الإسلامي قائماً في فلسطين (نفس المصدر، المجلد الثالث، الكتاب (2)، ص 206 - 207، في النص العربي، ص 124 - 125).

نفسه عقد خضوع ومن ثم فإنَّ إمرة النصارى على المسلمين تُعدُّ قلباً للنظام الموحى⁽¹⁾. إضافة إلى ذلك كانت هناك مصادر أخرى دنيوية للرفض وعدم القبول. فعلى سبيل المثال، ربما أزعج ثراء ونجاح الموظفين النصارى المسلمين المتعلمين الموغرة صدورهم، خاصة من كان منهم من ذوي الطموحات البيروقراطية. إضافة إلى ذلك، كانت هناك درجة معينة من التمييز الثقافي والعنقي موجهةً ضد الأقباط بسبب أصلهم غير العربي. ولقد صُدم المسلمون من المناطق العربية - الإسلامية الأكثر تجانساً من التساهل الكوزمبوليني أو الحضري لمصر.

وأخيراً، رغم حقيقة أن دار الإسلام واجهت وبشكل دائم قوى نصرانية مولعة بالقتال والحرب على حدودها، إلا أن الصليبيين يمكن أن يكونوا قد قدموا سبباً أو سياقاً للشك في ولاء النصارى، وبالأذات بالنسبة للمسلمين الذين عانت أسرهم وبشكل مباشر على أيدي الفرنجة. وقد يحمل هؤلاء، كردة فعل ضد ما عانوا منه، نوعاً من السخط والتبرم من النصارى عموماً بغض النظر عن خلفياتهم. وبناء على كل ما سبق، فإنه في أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية قد تصبح الجوانب المهيمنة للذمة أبرز وأكثر وضوحاً وأكثر حدة من النبرة المعتدلة التي يقدمها القرآن والسنة، في رؤية الأتقياء وعامة

(1) رغم أن هناك العديد من الآيات الداعية للتسامح، إلا أن الفقهاء الذين مالوا إلى جعل القرآن يبرر تحريم استخدام الذميين أو إعطائهم مناصب كان بإمكانهم أن يبحثوا عن آيات من أمثال: ﴿وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم﴾ (الأنعام: 165) و﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خيلاً ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون﴾ (آل عمران: 118) و﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير﴾ (آل عمران: 28) و﴿قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضبه عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أولئك شر مكاناً وأضل عن سواء السبيل﴾ (المائدة: 60).

الناس .

ولد النابلسي في مصر، لكن أسرته، كما توضح نسبته، كانت من أصول شامية. ولقد كانت نابلس تحت سيطرة الصليبيين خلال معظم فترات القرن الثاني عشر، ومن المحتمل أن يكون أسلافه قديماً عاشوا تحت النير الفرنجي. ولقد تمتعت أسرته بثقافة واسعة وورع: فقد كان والده قاضياً شافعيّاً معروفاً، وكان جده الكبير لأبيه الشيخ زين العابدين، محور قصتنا الراهنة، فقيهاً حنبلياً في دمشق وكان يملك قوة وسلطة واسعة في البلاط المصري حتى وفاته في عام 1164، وهو يعيد نسبه إلى الأنصار من المدينة المنورة⁽¹⁾. إذاً فالنابلسي له خلفية لا يمكن أن تشجعه على أن يكون متعاطفاً مع المصريين الأصليين والنصارى؛ فلقد كان من أسرة عربية مسلمة من الفقهاء أو القضاة ذات حسب ونسب وسمعة عالية رحب بها لمقدمها من مناطق عانت كثيراً من الظلم والجور الصليبي.

ويمكن أيضاً النظر إلى أحداث حياة النابلسي ذاته على أنها قد أسهمت في تصلبه ضد وجود الذميين في إدارة البيروقراطية. فلقد كان النابلسي نفسه يملك قوة معتبرة في بلاط الملك الكامل، لكن تمّ التآمر ضده من طرف أعدائه وبالتالي تمّ عزله وسجنه. وفي العقد الرابع من القرن الثالث عشر بدأ في كتابة رسائل أو كتب حول الحكومة والإدارة الصحيحة أو المناسبة. وفي عام 1247 أعيد للسلطة وعين والياً للقيوم⁽²⁾. وتفاصيل أسباب عزل النابلسي غير معروفة، لكن من الممكن أن يكون من بين أعدائه من كانوا من الموظفين النصارى وإذا كان الأمر كذلك فإنه سيوضح أو يفسر لدرجة ما إجحاله المرير من الأقباط.

(1) أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان، 6 مجلدات (تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، 1986م، المجلد (2)، ص 527.

(2) اسم النابلسي الكامل هو أبو عثمان النابلسي الصفدي أو عثمان بن إبراهيم النابلسي. وللإطلاع على تفاصيل عن حياته أنظر كتابه: تاريخ القيوم وبلاده نشر ب. موريتس (بيروت: دار الجيل، 1974)، ص ص 4 - 8.

ونعلم من كتاب النابلسي، أن ابن دخان «الكلب النصراني» كان مسؤولاً عن الأراضي الأميرية وتمكّن من الحصول على قدر كبير من النفوذ والتأثير في البلاد⁽¹⁾. ولقد كانت قوته عظيمة، في الحقيقة، لدرجة أنه في مرة ما أمر علناً نصرانياً كان قد أسلم أن يرتد للنصرانية، وهذا أمر يعد فعلاً شنيعاً في نظر المسلمين⁽²⁾. ومن ثم يظهر، أنه رغم المؤامرات والأفعال الشنيعة المختلفة التي قام بها، إلا أن ابن دخان كان آمناً في قوته وسلطته، على الأقل حتى وصول سلف النابلسي المعروف، العالم الشيخ زين الدين - الذي شُهد له بالفضل والدين والعلم - إلى مصر بدعوة من وزير الملك الصالح، طليح بن رزيك⁽³⁾.

عيّن زين الدين عند وصوله إلى مصر بمرتب رسمي. وعندما ذهب لابن دخان ليتم ترتيب استلام مرتباته، فوجئ بنهره وصده. فالمسؤول القبطي، بدلاً من أن يدفع له مرتبه، أحاله على «ديوان المنسيين» أو قائمة من لا اعتبار لهم، بحسب تعبير النابلسي. لكن الشيخ زين الدين لم يقتنع بسهولة وأرسل وكلاء لإزعاج ابن دخان والإلحاح عليه. ولقد أوضح هؤلاء الوكلاء أنهم لم ينهروا أيضاً فقط ولكن وجدوا أن منزل ابن دخان كان «مملوءاً» برسول الفرنجة» الذين كانوا يحضرون كل اجتماعاته السرية والذين كانوا يتلقون دعمه ومساعدته الخاصة. ولقد أصبح من الواضح أن هذا القبطي كان «طاغية وخارجياً وشديد العداوة للإسلام والأقباط أنانيون وأصحاب كراهية وهم منغمسون في الفسق والفساد» ولقد كان زين الدين متعظشاً لتقديم هذا الجاحد

(1) يقول النابلسي إن ابن دخان كان (خاص الدولة). وربما يشير هذا إلى أنه كان مسؤولاً عن النظارة الخاصة، أي مسؤولاً عن إدارة أملاك الخليفة.

(2) «... وقع [أمراً] في حالة رجل نصراني كان قد دخل الإسلام بأن يرتد إلى النصرانية وأمره بترك دين الإسلام...» (كاهن، Histoires، ص 146. وأود أن أشكر بهذه المناسبة حُسن عبود لمساعدتها وما قدمته من نصائح في ترجمة هذا النص للنابلسي من العربية إلى الإنجليزية.

(3) نفس المرجع، ص 174.

للعادلة، لكن الشيخ كان يتحين الفرصة الملائمة⁽¹⁾.

وجاءت فرصة الشيخ زين الدين، عندما دعى الملك الصالح لعقد اجتماع عام لكافة الدواوين وموظفيها. وفي الاجتماع تلى أحد القراء آيات من سورة الدخان (سورة رقم 44) وكانت الآيات تتحدث عن الانتصار الرمزي للحق والآخرة ضد الجبروت الدنيوي: ﴿فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين. يغشى الناس هذا عذاب أليم﴾⁽²⁾. ولقد استغل زين الدين الفرصة ليتخلص من ابن دخان هذا، الذي اسمه يشبه اسم السورة، فلقد كان بالنسبة له يشبه دخاناً ساماً، يخنق الدولة. فوقف وبعد أن تحدث مجازاً عن أضرار الدخان، أوضح:

«بدأ بتقارير عن النصارى وأفعالهم الشنيعة والتآمر ضد مستخدميهم. وذكر بعض الأدلة التي وجدها فيما يتعلق بهذا في القرآن والسنة. بعدها تحول إلى الملك الصالح فخاطبه قائلاً: أيها الأمير طهر هذه الدولة الشريفة من النصارى بحيث لا يبقى أحد منهم وقد أسند إليه عمل في دواوين

(1) «... عندما وصل العالم الشيخ زين العابدين إلى الأراضي المصرية، حددت له جريته الأولى. وتقدم «لخاص الدولة» لتسهيل أمر استلامه للجراية المقررة له... لكن عندما وصل الأمر لابن دخان وأصبح تحت مسؤوليته، رأى أن يضع اسم الشيخ زين الدين في ديوان الإهمال «وجعله في قائمة من لا يعطون». لذا زار رسول الشيخ زين الدين وبشكل متكرر ابن دخان، لكنه امتنع أن يتحدث معه وطلبوا المثل أمامه وتحيته لكنه كان فقطاً في تحيته لهم وكانت داره عامرة برسول من الفرنجة ولم يكن بالإمكان الاجتماع به دونهم. وكان يسارع لإرضائهم في كل متطلباتهم. وأمر بتحقيق رغباتهم في الحال وتحمل المصاريف الإضافية من جيبه الخاص، معطياً إياهم ضعف ما قد قرر لهم من الديوان. وبعدها استدعي ليفسر ذلك... ولقد أصبح من الواضح للمعجبين به أنه كان مستبداً وخارجياً ويكن عداوة عميقة ضد الإسلام وأهله وأناثي ولا يحب فعل الخير وجاحد وكثير الحقد وسيء الطوية. عندها رغب الشيخ زين الدين، عفا الله عنه، أن يستفيد من الفرصة في مواجهته» (نفس المرجع، ص 147).

(2) سورة الدخان، الآيات: 10 - 11.

المسلمين. وإن من يقول إنهم محاسبون جيدون كاذب، إذ إنهم هم من يجعلون العدد الواحد ثلاثة، عندما يتحدثون على الواحد الأحد كثالوث ولقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم﴾ وبعدها قال الشيخ زين العابدين: كيف تُعتبر عملية تصفية الحسابات وضبطها من طرف من يتقول على الله سبحانه وتعالى بالادعاء أنه ثلاثة، إنه واحد أحد، فرد صمد⁽¹⁾.

لقد حرّكت خطبة الشيخ وجدان الوزير ودفعته للأمر باعتقال ابن دخان. وعند اعتقاله «اتضح أنه كان يكتب الفرنجة ويدفعهم على مهاجمة البلاد وأنه كتب رسائل لهم تحمل معلومات عن أراضي مصر⁽²⁾. ولقد أعدم الخائن القبطي. وينتهي وصف النابلسي بأبيات لاذعة كتبها شاعر البلاط عمارة اليمني يسخر فيها من كبرياء وبخل وغدر ابن دخان⁽³⁾.

قامت إذن اتهامات زين الدين لابن دخان الذكية بشكل كلي على أسس دينية ليس لها أدنى علاقة بكرامة المتهم الشخصية أو بمدى ولائه أو بالنصارى كأفراد. فهي بحسب منطقته ليس من المعقول ببساطة أن يسمح لهم (أي النصارى) بالعمل في الإدارة الإسلامية. وهذا النوع من التفكير لم يتطور كردة فعل لتجربة الحروب الصليبية وإنما تطور بحسب سوابق يمكن تتبعها في أدب المجادلات الدينية والتي يعود تاريخها إلى الخلفاء العباسيين والأمويين

(1) كاهن، «Histories»، ص 147. والآية التي استخدمها الشيخ زين الدين هي في سورة المائدة، الآية 73.

(2) كاهن، «Histories»، ص 147.

(3) عميرة اليماني (المتوفى عام 1174) كان شاعراً ومؤدباً خصّ برعاية الملك الصالح. وكان من رجال البلاط الأيوبي كذلك، لكنه أعدم بأوامر من صلاح الدين عندما اكتشف أنه كان ضالماً في مؤامرة (ومن المفارقات) في محاولة للحصول على مساعدة إفرنجية لحماية الفاطميين (أنظر عز الدين ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المجلد (12)، بيروت، دار صادر، 1979، المجلد (12)، ص ص 398 - 401).

بل وإلى عهد الرسول والخلفاء الراشدين⁽¹⁾. وأمثال هذه الاتجاهات تظهر أحياناً على السطح في مصر في قرون سابقة وهناك حملات دورية لتنظيف البيروقراطية من الذميين، لكن الظروف السكانية والإدارية في البلاد جعلت مسألة التخلص من الموظفين غير النصارى في مصر أمراً غير عملي وغير مرغوب أيضاً⁽²⁾.

(1) لاحظ جداليات القرن التاسع للجاحظ في كتابه (الرد على النصارى) أن الرسول أوصى ألا يكون النصارى في نفس المنزل التي للمسلمين في أي اجتماع أو تجمع:

I.S Allouche, Un Traité de polémique christiano-musulmane un IX siècle, Hesperis 26 (1939), pp. 135-136.

ولقد كان جداليو القرن الثالث عشر والخامس عشر من أمثال الأسنوي وابن النقاش يفصلون في كتبهم بشأن الموانع والمحذورات التي ينبغي فرضها على غير المسلمين من طرف الخلفاء المختلفين. وفي الكلمة الاقتتاحية لفتواه ضد استخدام الذميين في الإدارة، يسرد النابلسي أحكاماً أوردها M. Belin في المجلة الآسيوية، 1851، ص 422.

(2) تمت أسلمة الإدارة في الأراضي الإسلامية الشرقية (كما تمت أسلمة المجتمع ككل) لكنّ هذا الأمر لم يقع في مصر. والمظاهرات العامة كانت موجهة ضد النصارى وبالذات الموظفين النصارى الذين كانوا يشكلون البيروقراطية ولقد وفقت هذه المظاهرات بشكل متكرر في مصر، منذ فتحها. ويستدعي تاريخ وسير البطارقة مثل هذا القلق الشعبي، أنظر على سبيل المثال ابن المقفع، المجلد 2، الكتاب 2، ص 202، النص العربي، ص 133 - 134 (المجلد 2، الكتاب 3، ص 273، النص العربي، ص 174)، وكذلك (المجلد 3، الكتاب 1، ص 48، النص العربي، ص 30)، وكذلك ما أورده ابن الأثير عندما سجل أبياتاً ساخرة استهدفت الموظفين النصارى في عام 330هـ:

تنصر فالتنصر دين حق عليه زماننا هذا يدل

وقل بثلاثة عزوا وجلّوا وعطل ما سواهم فهو عطل

[ابن الأثير (الكامل)، المجلد 9، ص 117].

ويسجل التاريخ القبطي أنه صدرت في عام 1137م (531هـ) مراسيم من الوزير رضوان الولخشي (1137 - 1139م) [531 - 533هـ] تتضمن الإجراءات التي اتخذت ضد الذميين والتضييقات ضدهم أو المفروضة عليهم (ابن المقفع، المجلد 3، الكتاب 1، ص 50، =

والشيخ زين الدين عندما تحدث عن عقيدة الثالوث وهي مفهوم لا يمكن فهمه من غير النصارى ويشبه لدرجة كبيرة بالنسبة لغوغاء المسلمين عقيدة الشرك، إنما يستخدم نموذجاً يعدّ جزءاً لا يتجزأ من القاعدة العقدية للتراث الجدالي الديني عند المسلمين⁽¹⁾. لا يوجد ما هو جديد في جوهر أو شكل نقاشه لطرد ابن دخان، ولا يوجد ما يُشعر أن تجربة الحروب الصليبية قد أثرت في المكانة الأساسية للنصارى المحليين في المخيال المسلم أو أن ولاء الذميين كان على المحك.

فالتهم التي أوردها النابلسي ضد ابن دخان تقع في مستويين: موضوعي وشخصي. أما على المستوى الموضوعي فهي تنطبق على الأقباط أو النصارى إجمالاً: إنه محرم شرعاً وبحسب السنة أن يعمل النصارى الذميون في الإدارة، وأن عقيدة النصارى عقيدة فاسدة وأن النصارى عاجزون عن أن يكونوا محاسبين دقيقين (أو أمناء). أما على المستوى الشخصي فلقد صور ابن دخان على أن يرد مسلماً عن إسلامه، ويعظم من قدر النصارى الأجانب على حساب المسلمين وأنه يتصرف في أموال الدولة. وهناك تلميحات

= النص العربي، 31). لكن رغم الاعتراض العام واعتراض الأتقياء ورغم الحروب الصليبية ورغم الانتفاضات التي كانت تقع بين وقت وآخر، استمر النصارى في احتلال مناصب مهمة في الدولة حتى نهاية الفترة المملوكية.

(1) تقليد الجدل العقيدي بوصفه حواراً لاهوتياً بين علماء نصارى ومسلمين استمر في القرنين الثالث عشر والرابع عشر من طرف أمثال ابن تيمية. فلقد اعترض على النصارى من منطلق لاهوتي بما في ذلك فكرة الثالوث في كتاب: الجواب الصحيح (أحمد ابن تيمية: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، 6 مجلدات، الرياض: دار الأقصى، 1993)، المجلد (3)، صص 421 - 477. وفي كتابه اقتضاء الصراط المستقيم قدم رأي الإسلام السني في عقد الذمة، والذي يدعو فيه إلى التطبيق الصارم فيما يتعلق بالرسوم والمحاذير التي وردت في عهد عمر على الذميين. لكن مع ذلك لم يذكر الكتاب بشكل محدد منع استخدامهم في الإدارة (ابن تيمية، كتاب اقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق م. حامد الفقي، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، 1950)، صص 121 - 124.

لاختلاسات وفي النهاية أعلن أنه كان جاسوساً للفرنجة⁽¹⁾. ومن المهم أن نلاحظ أن التهمة بالتجسس كانت الأخيرة، والتهم الأخرى كانت سبباً كافياً لاعتقال وسجن ابن دخان. ورغم أن التهم المقدمة هنا لا تمثل السلوك القبطي النموذجي، إلا أنها يمكن أن تكون قد قدمت ضمناً على أنها كذلك.

وآراء النابلسي بخصوص ابن دخان تستوحي وجهة نظر العامة نحو غير المسلمين وغير العرب. وحكاية ابن دخان واحدة من الحكايات العديدة التي نجدها في الجزء الثالث من كتاب التجريد والمعنون «في أخلاق الأقباط ومكائدهم» وهو عنوان يوضح بجلاء درجة موضوعية المؤلف فيما يتعلق بهم⁽²⁾. ويحتوي الجزء على أمثلة من خيانة وعدم ولاء الأقباط والاحتياطات التي كان على السلطات أن تتخذها لقهر النصارى. وجوهر الكتاب وجود مؤامرة قومية قبطية مقصودة منذ زمان الفتح الإسلامي، هدفها قهر الإسلام في مصر وإخراجه. ويشير النابلسي إلى وثيقة قديمة تحذر: «احذروا... فإن الأقباط الأفحاح شعب شرير وقبيلة خسيصة قذرة. إن احترمتهم فإنهم سيتمردون عليك وإن عاملتهم بقسوة سيحترمونك وإن وثقت بهم فإنهم سيتآمرون عليك». ويذكر إضافة إلى ذلك، أنه بعد الغزو العربي اجتمع القادة الأقباط وناقشوا الموضوع التالي: «أنتم أمة واحدة، وكانت البلاد بلادكم بالسيف أخذت مصر عنوةً منكم... لهذا علموا أولادكم الكتابة، حتى يمكن أن يشاركوا المسلمين في أموالهم وشؤونهم وأحكامهم». ولقد قدم دخول الأقباط في الإسلام على أنه جزء من هذه الخطة الكبرى للسيطرة على القوة

(1) أورد النابلسي أن زين الدين قال في خطبته أو موعظته: «كيف يفهم الحساب من يدعون على الله أنه ثلاثة، بينما هو إله واحد؟» قال بعدها الشيخ زين الدين: «يا سيدي، إن هذا هي عقيدة النصارى بحيث يمكن لهم أن يروا من يأخذ من خزانة السلطان ثلاثة على أنها واحد ومن ثم يخدعون الله» (كاهن، Histoires، ص 147). ويقصد زين الدين بوضوح أن يقول إن النصارى لم يكونوا يخلطون في الحساب أو أنهم أصحاب رأي لا يغيرونه في مسألة الألوهية، وإنما هذا الاعتقاد سيظهر في طرائقهم في مسك الدفاتر على حساب الدولة.

(2) «في وصف الأخباث وخيانتهم» (مرجع سابق، ص 137).

المسلمة⁽¹⁾. فالأقباط، سواء كانوا نصارى أو مسلمين، ينبغي أن يؤتمنوا. وفي هذا الكتاب لا يظهر موضوع الحروب الصليبية ولا مسألة التجسس سوى في حالة ابن دخان، إذ من الواضح أنها لا تعتبر قضايا محورية، حتى في نظر المؤلف المُعادي بشكل قوي للأقباط.

ولم يكن الأقباط وحدهم على أي حال أهداف نقد النابلسي، إذ يذكر كتاب التجريد أيضاً اليهود، وفي أجزاء ثلاثة أخرى (لم تنشر بعد) يتناول الكتاب التدبيرات والاحتياطات التي اتخذها الراشدون والخلفاء العباسيون ضد الموظفين النصارى وكذلك عقدة دونية المصريين على المستوى الثقافي - اللساني إزاء العرب⁽²⁾. ففي كتاب آخر «لَمَعَ القوانين» يندد النابلسي بعنف بسوء استخدام الموظفين المسلمين لمناصبهم وبعدم كفاءتهم⁽³⁾.

ولقد كان النابلسي شخصاً مؤمناً ومقتنعاً تماماً بما يؤمن به. فلقد كان مسلماً ورعاً جداً وكان يشعر باعتزاز واضح بعظمة الثقافة العربية المسلمة. ولحد ما، كانت آراؤه المتشددة بخصوص الذميين يمكن أن تُفسر على أنها ردة فعل مفهومة إزاء الموضع غير المقبول الذي يحتله الذميون تاريخياً في الدولة والمجتمع المصري. وفي الوقت نفسه، كان رجلاً له رؤية ويملك جدول أعمال محدّد. فلقد كان شخصياً إنساناً طموحاً ومشاركاً مؤثراً في السياسة والإدارة المصرية. وكان ينتمي لأسرة ولفئة اجتماعية يعتبر أعضائها أن من حقوقهم الطبيعية بوصفهم مسلمين متعلمين أن يسيطروا على شؤون الدولة. وتفانيه الظاهر الأصيل في رقي الدولة يكمل شعوره الغريزي بالعظمة. ففي صميم الأمر، هذه القضايا هي قضايا شخصية وإيديولوجية في الوقت نفسه بالنسبة للنابلسي. فمن وجهة نظره، ينبغي تفادي غير المسلمين

(1) المرجع السابق، ص 137، 149 - 150.

(2) المرجع السابق، ص 134 - 135.

(3) أجزاء من هذا العمل: «لَمَعَ القوانين المضية في المناصب الإدارية المصرية» قد نشرت

وترجمت، أنظر: Becker and Cahen, Queleques aspect, وما ذكر في مسرد المراجع

. Owen L

بوصفهم غير أمينين وغير أخلاقيين وهو يثير كل أنواع المعارضات الممكنة ضد استخدامهم. وحقيقة أن الصليبيين قد أشير إليهم مرة واحدة فقط في كل الكتاب إنما تشير إلى أنه كان يرى أنهم يشكلون قضية هامشية في هذا الخصوص. وإذا لم يعتبر النابلسي، والذي لم يكن يغالي بالتأكيد في كتابته، إن الصلة الفرنجية - القبطية قضية تستحق الخوض والتعمق، فمن المحتمل أنها لم تعتبر عموماً موضوعاً هاماً عند جمهوره المستهدف المكوّن من علماء وفقهاء مسلمين⁽¹⁾.

وكنتيجة لذلك، لم يكن المناظرون أو المجادلون ضد الأديان الأخرى رحماً مع ابن دخان. فلقد كتب الواسطي، بعد حوالي ستين عاماً في كتابه «الرد على أهل الذمة» معتمداً على ما كتبه النابلسي، موسعاً من ذكر احتمالات وغدر ابن دخان⁽²⁾. وفي هذا الخصوص، قيل إن الموظف القبطي إضافة إلى

(1) كمثال على مبالغة النابلسي فيما يتعلق بردة فعل صلاح الدين عند سماعه أن ابن دخان قد أمر مسلماً جديداً على الإسلام أن يرتد ويعود للنصرانية بأنه أصدر أمراً في عهده ولمن جاءوا بعده أن لا يسلم أمر ديوان أو منصب إداري لنصراني، وأنه غضب عند سماع هذه القصة، وأنه قال: «كم تمنيت يا الله لو أنني أمسكت بهذا الكلب الكافر حتى أجعله عبرة لغيره من النصارى» (كاهن، Histoires، ص 146). ولا يورد النابلسي أن غضبة صلاح الدين الإدارية قد تكون لها أسباب أخرى، وكذلك لا يذكر أن النصارى كانوا قد عادوا إلى مناصبهم السابقة وفي هذه الفترة، يذكر تاريخ البطارقة، أن الغضبة كانت لفترة قصيرة والموظفين النصارى عادوا بعدها إلى مناصبهم، ووجدوا أنفسهم في مناصب أفضل من التي كانوا فيها من قبل (ابن المقفع، المجلد (3)، الكتاب (2)، ص 164 - 165، النص العربي، ص 97 - 98).

(2) كتب غازي ابن الواسطي رده على الذميين في العقد الأخير من القرن الثالث عشر أو بداية القرن الرابع عشر في مصر. ولقد عاش قبيل ذلك في شمال سوريا والتي على ما يظهر هرب منها من وجه المغول:

Richard Gottheil, An Answer to Dhimmis, Journal of America Oriental Studies, 41 (1921), p. 384.

واللقاء النصراني المغولي في الشام هو الذي أثر على وجهات نظره ضد نصارى مصر، فيما يبدو.

ما ذكر ضده سلفاً قد سرق كنوزاً من مسجد القاهرة واتهم قاضياً بالجريمة. وتشمل تهم زين العابدين ضد ابن دخان هنا، إضافات عديدة مختلفة وهي عبارة عن تنديدات بالموظفين النصارى وجاليتهم، فعلى سبيل المثال قوله: «لقد عملوا ضد إرادة الله كما وردت في القرآن العظيم» و«أنهم غير محترمين في ذواتهم» و«أنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر صحبة زوجاتهم وبناتهم يأتون الفاحشة في حاناتهم»⁽¹⁾. وبنفس المقياس، يؤكد على صلة ابن دخان بالفرنجة لدرجة أن هذه الصلة قد وصفت على أنها تأمر لإقامة النصرانية في ظل حكم للفرنجة في مصر، وأن حملة أمليريك Amalric عام 1163 والمجزرة التي وقعت جراء ذلك في بلبيس كثار «ضد ما وقع لابن دخان»⁽²⁾. ولكن وحتى في هذا الوصف المطرز جداً، نجد أن الاتهامات بالتعاون مع الفرنجة بالنسبة للنصارى كان فقط مجرد تبرير واحد من تبريرات عديدة لوجوب إخضاعهم.

وبعد مرور نصف قرن مما كتبه الواسطي، كرّر ابن النقاش وهو إمام ومفتي وواعظ ناجح من أئمة القاهرة حكاية ابن دخان ضمن فتوى طويلة أصدرها عام 58/1357 (759هـ) استخدمت ضد الذميين⁽³⁾. وهو يكرّر الحكاية الأساسية التي قدمها النابلسي، لكنه يذكر خطأ تاريخ عمل ابن دخان بخمسين عاماً، في حكم الملك الصالح⁽⁴⁾. والتهم الموجهة ضد ابن دخان مطابقة تماماً: كان سبباً في ارتداد شخص أسلم، وأنه كتب رسائل للفرنجة تكشف

(1) Gottheil، ص 437، (النص العربي، ص 401).

(2) المرجع السابق، ص 438، (النص العربي، ص 402).

(3) Belin، ص 417 - 419.

(4) لقد كان الملك الصالح نجم الدين أيوب هو السلطان الأيوبي السابع ولقد حكم منذ سنة 1240 - 1249م (637 - 647هـ). ومن الواضح أن ابن النقاش ظنه طلائع بن رزيك الذي كان يحمل أيضاً لقب الملك الصالح. لذا كان مخطئاً في جعله الحكاية واقعة في القرن الثالث عشر. وهذا محير نوعاً ما، إذ أنه يورد أيضاً «أبيات عميرة ضد ابن دخان» (المرجع السابق، ص 481 - 482)، في حين كان يجب أن يعرف أن الشاعر قد مات قبل خمسين عاماً من اعتلاء نجم الدين العرش.

أحوال الدولة وأسرارها، وأنه أكرم رسل الفرنجة بسخاء كبير بينما كان يعامل المسلمين الذين يأتون إليه بجفاء. إضافة إلى ذلك فإن المنطق المقدم للسلطان حتى يقوم بطرد ابن دخان يؤكد على أنه مجرد نصراني مشرك عاجز عن أن يكون أميناً في المحاسبة. والدليل على عجزه هذا، هو استخدام المتهم عقيدة النصارى في التثليث⁽¹⁾ وتعاون ابن دخان مع أعداء الدولة الأجانب لم يكن أكثر من دليل ثانوي لطبيعته التي لا يمكن الوثوق بها عموماً والمقررة سلفاً بسبب عقيدته.

بكل تأكيد كان الدور الذي لعبه الذميون في الدولة الفاطمية دوراً عظيماً وكان القرن الثاني عشر قرناً كان التهديد الصليبي فيه لمصر تهديداً حقيقياً. فلم يظهر الفرنجة فقط كأعداء عسكريين وإنما في بعض الأوقات، كما هو الحال خلال وزارة شاور⁽²⁾، أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من نسيج السياسة المصرية الداخلية. ورغم أهمية هذه العوامل، إلا أنه ليس لها كبير علاقة بموضوع دراستنا الحالية. إذ حتى قبل الحروب الصليبية، كان نصارى مصر، في بعض المناسبات، موضع تهمة بالقيام بأعمال خيانية وتعاون مع أعداء أجانب⁽³⁾. ولتوضيح المسألة، نجد أن النابلسي أعاد ذكر حكاية ابن دخان بعد

(1) يقول الكاتب إن النصارى يخطئون في الحساب بجعل الواحد ثلاثة، فأنهم في الخطأ في العقيدة (Ibid., pp. 480-481).

(2) شاور أبو شجاع السعدي عمل موظفاً عند الملك الصالح، وسيطر على الوزارة عام 1163 (558هـ) وأعدم من طرف نور الدين في عام 1169 (564هـ)، (ابن خلكان، المجلد (2)، ص 439 - 40).

(3) على سبيل المثال عام 996 (386هـ) عندما دمرت النيران عدة بواخر في ميناء القاهرة، اتهم المسلمون نصارى المنطقة بأنهم هم من أشعل النيران. وقامت الغوغاء ضدهم ووقعت الكثير من الخسائر في الأرواح والممتلكات وهدد الوزير النصراني عيسى ابن نسطورس (عام 995 - 996 الموافق 385 - 386هـ) الذي كان مسؤولاً عن القاهرة، في غياب الخليفة العزيز بالله (975 - 996 الموافق 365 - 386هـ) بإعدام العديد من المسلمين. (أحمد بن علي المقرئ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مجلدات (3)، الشياح، لبنان، مكتبة إحياء العلوم، 1959، المجلد (3)، ص 113).

حوالى خمسين عاماً من سقوط مملكة القدس، وفي فترة كانت فيها قوة الصليبيين في انحسار وكان الفرنجة في موقف الدفاع. وقد تكون سمعة الذميين النصارى باعتبارهم متواطئين مع الأعداء قد كسبت بعض الرواج لاحقاً، بعد ظهور تقرير يقول باحتفالهم باحتلال المغول لدمشق (عام 1260)، بيد أن هذا على أي حال لم يكن واضحاً⁽¹⁾. لكن في الوقت الذي نشر فيه ابن النقاش الأخبار عن مكائد ومؤامرات ابن دخان، والاتهامات بخصوص التواطؤ القبطي - الفرنجي يظهر على وجه الخصوص أن الموضوع لم يكن في محله على الإطلاق. قام الصليبيون في أواخر القرن الرابع عشر ببعض المناوشات، لكنهم لم يعودوا يشكلون تهديداً لمصر. وصورة اللاتين في الدولة المملوكية في القرن الرابع عشر كانت صورة تاجر وليس صورة صليبي محارب.

ومن الوهلة الأولى، فإن شك العلماء بخصوص إمكانية أو احتمال تواطؤ الإداريين النصارى المحليين مع الفرنجة لا يظهر أنه غير محتمل أو

= وأصبح إضرام أو إشعال الحرائق جزءاً من التهم التي توجه ضد النصارى المحليين في الكتابات الجدلية الناقدة في القرن الرابع عشر.

(1) نص الواسطي مليء بتحرشات ضد النصارى المحليين الذين بالنسبة له ليسوا «أكثر من جواسيس للتتار القساة» ويخبرنا عن القبول غير المتسامح والاحتفال الذي احتفى به النصارى بإعلان هولاكو للتسامح الديني (Gottheil)، ص 452 وكذلك 446 - 477. وفي المقابل هناك ابن تيمية وهو شخصية أخرى اتخذت موقفاً حازماً تجاه الذميين، وهو يكشف نوعاً من الالتزام المطلق لمبادئ الذمة في تفاوضه للإفراج عن المسجونين النصارى الذين أخذهم المغول عندما كان الأعداء على استعداد أن يطلقوا سراح المسلمين فقط. عندها يذكر ابن تيمية أن المغولي قال له: لكن النصارى يقولون معنا فلقد جئنا بهم من القدس، لذا فإننا لن نطلق سراحهم. لذلك قلت له: كل من عندكم هم يهود ونصارى وهم من ذمتنا ولهذا السبب نحن نفتديهم، ولن نسمح لأي سجين سواء كانوا من أهل أمتنا أو من أهل الذمة أن يظلوا عندكم. وعندما أطلق بإذن الله أولئك النصارى كما قدر الله وكان هذا هو عملنا لوجه الله (ابن تيمية، الرسالة القبرصية)، بيروت، دار ابن حزم، 1990، ص 40.

سخيف كلياً. فالصليبيون في نهاية الأمر كانوا أيضاً من المسيحيين. ولكن توجد عوامل عديدة ما كانت لتشجع الأقباط على العمل كوكلاء لهم. ولم يكن الدين، كما لاحظ غويتاين، الأساس الوحيد لتحديد الذات في العالم الإسلامي. فمفهوم الوطن أو المشاعر الوطنية موجودة بين أبناء الطوائف الدينية المختلفة (سواء كانوا من الأمة أو الملة)⁽¹⁾. وهذا كان سيقود النصارى المحليين أن يتقاربوا هم أنفسهم لدرجة ما مع إخوانهم من المواطنين المسلمين، الذين كانت غالبية أسرهم من أصول مصرية أيضاً. كذلك كان الأقباط دون شك على علم بالمكانة الثانوية التي أعطاهما الفرنجة للنصارى من غير اللاتين في مناطقهم وإخضاع تنظيم الكنيسة المحلية لرجال الدين اللاتين. إضافة إلى كل ذلك، فإن النصارى المصريين الذين كانوا في موقع يمكنهم من القيام بأعمال تجسس، كانوا وبشكل دقيق هم الذين لن يكسبوا شيئاً وعلى العكس ربما سيخسرون الكثير، إذ إنهم كانوا في الواقع يتمتعون بكماليات الثراء والمنصب الرفيع. وخطوط التباين العدائي التي نعيها بوضوح أحياناً بين الإسلام والعالم المسيحي لم تكن واضحة جلية في عصر الصليبيين. فكما هو الحال في الحالة قيد الدرس، كانت الإيديولوجيا، بالنسبة لصانع السياسات تأتي في المقام الثاني من حيث الأهمية بعد المصالح السريعة والشخصية. وتسجل تواريخ تلك الفترة وجود العديد من الموظفين أو المسؤولين النصارى ممن خدموا بولاء وصدق الإدارة العسكرية الإسلامية - وهناك من المسلمين من كانوا مستعدين وراغبين للتحالف مع الفرنجة ضد خصومه الإسلاميين (كما كان حال شاور). ونموذج الموظف المسؤول الذمي الخائن، كما هو حال «ابن دخان»، ليس النموذج الظاهر في الكتابات التاريخية لتلك القرون.

كسب الدافع الجدالي بين الأديان والذي مال إلى التركيز على صفة عدم الولاء والانحراف والشر عند غير المسلمين، زخماً في القرنين الثالث عشر

(1) S.D Goitein, A Mediterranean Society: The Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Document of Cairo, 4 vols. The Community (Berkely: University of California Press, 1983), p. 274.

والرابع عشر. لقد كان نوعاً مختلفاً عن الجدال السابق، الذي كان يميل إلى التركيز على قضايا عقيدية ذات أهداف دعوية تريد الدفع باتجاه دخول الدين الإسلامي. ففي الجدال الجديد بين الأديان أدين النصارى عموماً بوصفهم الأعداء الذين لم يكن من الممكن خلاصهم حتى بالتحوّل إلى الإسلام، والذي قدم دائماً بوصفه وسيلة استغلالية وغشاشة. وحيث إن الدخول في الإسلام قلّص نسبة النصارى داخل المجتمع المصري، فإن الصورة العالية لناجحين من غير المسلمين أصبحت وبشكل متزايد صورة نادرة جداً. ومع تحوّل ميزان التجارة لصالح الغرب، سواء كان ذلك في الصناعة أو التجارة، التي أفادت في مرحلة سابقة العناصر الدينامية والنشطة في المجتمع الإسلامي، صارت الأمور بشكل متزايد في أيدي الأوروبيين. وفي الوقت نفسه، استرعى الاستقرار النسبي والسلفية العقيدية في ظل النظام المملوكي العلماء للانخراط في خدمة الحكومة، والتي كانت، بسبب التحولات السريعة المفاجئة في الحكم الفاطمي، تحمل أخطاراً شخصية معتبرة. فإن البيروقراطيين والماليين النصارى الأقوياء والأثرياء كانوا يقدمون نوعاً من التهديد للنظام الاجتماعي كما يرى ذلك الأتقياء والورعون، ويشكلون عائقاً للتطور الاقتصادي والمهني⁽¹⁾. وأمثال هذه العوامل، وليس أي خوف حقيقي من ولاء الأقباط المحتمل، هي العوامل التي يمكن أن تفسر النغمة الدونية والانتهامية التي كان يقول بها المجادلون ضد الأديان الأخرى.

وعلى أي حال، تمّ تناول حكاية ابن دخان بعد نصف قرن من وفاته، وأعيدت حكايتها بعد ذلك فقط على فترات متقطعة في القرون التالية. ويظهر دائماً أن في كتابات جدلية من هذا الصنف، كتبها مؤلفون لهم نفس الخلفية

(1) لن يكون مما يساعد سمعة الموظفين النصارى أن العديد منهم كانوا يعملون في إدارة الضرائب، فرجال تحصيل الضرائب لم يكونوا محبوبين، وزيادة الضرائب غالباً ما كانت مصدر صدام أو احتكاك بين الحكام المسلمين ورعاياهم. ومن ثم أن يكون محصل الضرائب من الذميين، ربما ظهرت، للمسلم التقي، كنوع من الإهانة المضافة إلى الجرح.

والطموح. لهذه الأسباب فإن الحكاية، رغم الاتهامات الخطرة التي أوردتها، لا يمكن الافتراض أنها تعكس اتجاهات وميول السواد الأعظم من المسلمين أو حتى عموم العلماء.

والهوية الجماعية الإيجابية غالباً ما تفرّخ أو تولّد التمييز، حتى أن الطبيعة المتقبلة للآخرين الموجودة في طبيعة الإسلام سوف ترسب معها بعض ردود الفعل المتطرفة. وإذا ما سلمنا بأن هذه النزعة الشوفينية كانت محدودة في إطار أقلية، إلا أنه يمكن تتبعها إلى العصور الأولى في بداية الفتح الإسلامي. فلم يتطور اللاتسامح الإسلامي (وعذراً لهذا المصطلح المتناقض) كردة فعل للتجربة الصليبية، لكن في عصر الصليبيين وما تلاه وجدت أصوات في داخل طبقة تنمو وتتسع كان لها أن تكسب أكثر ما يمكن عن طريق التقليل من شأن النصارى عموماً ومن النصارى العاملين في البيروقراطية على وجه الخصوص. فالنابلسي والواسطي وغيرهم من نقاد كانوا عبارة عن مسلمين متعلمين لهم طموحات إدارية ولقد شعروا بأنهم مهددون أو مهمشون لدرجة ما بسبب وجود الذميين، على أن وصف النابلسي لسقوط ابن دخان وإعادة ذكر آراء الشيخ زين الدين، تظهر كم كانت التجربة الصليبية والخطر الصليبي صغيراً نسبياً ليؤثر في صور النصارى المحليين في أعين العلماء أو أن تكون قد أسهمت في تضيق مفهوم مصطلح الذمة في القرن الثالث عشر⁽¹⁾.

(1) من الجدير ملاحظته أن التواريخ المصرية المعاصرة، من أمثال سويروس ابن المقفع وخلفه، نادراً ما ذكروا أي حادثة عندما تكون الانتفاضات الشعبية أو التي يقوم بها أتقياء والموجهة ضد النصارى المحليين كنتيجة للحروب الصليبية. وعلى العكس من ذلك يظهر أن هذه الحالات إنما ظهرت بسبب وجود نوع من التوترات الاجتماعية والدينية. ونادراً ما تذكر التحرشات الرسمية ضد النصارى بسبب عنف الحروب الصليبية في تلك الكتابات. وأول حوادث كانت موجهة ضد النصارى والتي يربطها تاريخ البطارقة بالحروب الصليبية إنما ارتبطت بحصار دمياط عام 1219، عندما «... تكاثرت التهم ضد النصارى وأصبح بعض العوام عنيفاً ضدهم» (ابن المقفع، المجلد (4)، =

= الكتاب (1)، ص 55، النص العربي، ص 26). وعندما تقدمت الوحدات العسكرية المملوكية لفك الحصار «... لقد دمروا كل كنيسة وجدوها في طريقهم حتى وصلوا إلى المخيم»، (نفس المرجع، المجلد (4)، الكتاب (1)، ص 60، النص العربي، ص 28). وهذا التاريخ غالباً ما يصور الأفعال الرسمية ضد الجالية النصرانية إما كإجابة على تحد ديني أو على أنها فرصة للانتقام. ولقد كان الدافع الأخير مسؤولاً عن تهديد السلطان بيبرس بقتل النصارى، القاهرة، إحياء علوم الدين عام 65/1264 (نفس المرجع، المجلد (4)، الكتاب (3)، ص 229 - 230، في النص العربي، ص 145). لكن بحسب رواية الواسطي إنما كان ذلك ثأراً لهجومات قام بها النصارى قبل ذلك (Gottheil، ص 451 [ص 114]. وإذا كان التاريخ القبطي لا يعطينا أي ارتباط يشكل حلقاً شعبياً أو رسمياً للنصارى المحليين مع الصليبيين فإن ذلك إنما يصدق فقط على منافسيهم النصارى الملكانيين. وفوضى عام 1219 قيل إنها إنما وقعت لأن الملكانيين المصريين كانوا يعتبرون متعاطفين مع الفرنجة أو أعداء آخرين للدولة. وفي فترة أخرى، حذرت البطركية اليقونية في الإسكندرية السلطان الملك العادل من أن يرسل مطراناً من الملكانيين إلى أثيوبيا، على أساس أنه قد يثير العواطف ضد المسلمين. «تقول لسيدنا السلطان، إن هذا الرجل غير مناسب لأن عقيدته في الله فاسدة، ولأنه يقول فيما يخص الله ما تقوله الروم ومن ثم إذا ما غادر متوجهاً لأرض (أثيوبيا/ الحبشة) قد يفسدهم ويجعلهم يتبعون المذهب الإغريقي وربما قد يؤلبهم ضد المسلمين...» (ابن المقفع، المجلد (3)، الكتاب (2)، ص 207 [المقابل في النص العربي، ص 123 - 124]. وتورد التواريخ أيضاً أن السكان المسلمين «تعودوا على نشر تقارير شيطانية عن الملكانيين، وأنهم يحبون الفرنجة وأنهم قد تصرفوا بحسب قانونهم فيما يتعلق بإدارة شعرهم وإلغاء الختان وما شابه ذلك» (المرجع السابق، المجلد (4)، الكتاب (1)، ص 58 الموافق 27م).